SAICM/ICCM.4/6

Distr.: General
29 June 2015

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الرابعة
جنيف، 28 أيلول/سبتمبر–2 تشرين الأول/أكتوبر 2015
البند 5 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
التنفيذ على سبيل تحقيق هدف عام 2020 المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية: التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام 2020

التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام 2020 بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

مذكرة من الأمانة

1 - تتشرف الأمانة بعرض التوجه العام والتوجيهات العامة فيما يتعلق بتحقيق هدف عام 2020 المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، المعنون ''المستقبل الذي نصبو إليه للإدارة السليمة للمواد الكيميائية'' (انظر المرفق).

2 - وفي أعقاب الحوار الرفيع المستوى أثناء الاجتماع الثالث للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، واستناداً إلى الآراء التي تم الإعراب عنها، وافق المؤتمر على أن يطلب إلى الأمانة إعداد توجه عام وتوجيهات عامة بشأن ما يلزم عمله لتحقيق هدف عام 2020.

3 - وقد تولت أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بتوجيهات من مكتب المؤتمر عملية صياغة الوثيقة. وقد تمت المشاورات المتعلقة بوضع التوجه العام والتوجيهات العامة في اجتماعات إقليمية أثناء الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية وعن طريق الموقع الشبكي للنهج الاستراتيجي على الانترنت.

* SAICM/ICCM.4/1.

4 - وضعت الأمانة مذكرة بعنوان ''معلومات أساسية: التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف عام 2020 المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية'' بواسطة أمانة النهج الاستراتيجي لدعم تطوير التوجه العام والتوجيهات العامة (SAICM/OEWG.2/INF/2). واشتملت المعلومات الأساسية على استعراض للأهداف الخمسة للاستراتيجية الجامعة للسياسات، وقضايا السياسات الناشئة وتمويل تنفيذ النهج الاستراتيجي.

الإجراء المقترح

5 - قد يرغب المؤتمر في أن يعتمد قراراً على غرار ما يلي:

إن المؤتمر،

إذْ يستذكر طلبه إلى الأمانة أثناء دورته الثالثة لوضع توجه عام وتوجيهات عامة، تشمل بعض العناصر الملموسة، لتيسير تحقيق هدف عام 2020 المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية،

وإذْ يستذكر أيضاً أنه ينبغي وضع التوجه العام والتوجيهات العامة بتوجيهات من المكتب، وأن تتواصل مناقشتها أثناء الاجتماعات الإقليمية من جانب الفريق العامل المفتوح العضوية، ومن أجل إمكانية بحثها أثناء الدورة الرابعة للمؤتمر،

وإذْ يُرحب بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه في تنفيذ استراتيجية السياسات الجامعة منذ اعتماد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في 2006 ونحو تحقيق هدف عام 2020،

وإذْ يُرحب كذلك بالتقرير المرحلي للفترة 2011-2013 بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي الذي وضعته الأمانة،

وإذْ يُرحب أيضاً بحقيقة أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات يجري تناولها ضمن العديد من أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يُشدد على أهمية معاجلة المواد الكيميائية والنفايات،

وإذْ يُلاحظ بصورة مُلحة الوقت المحدود المتبقي أمام تحقيق هدف 2020،

وإذْ يُسلم بأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات أمرٌ ضروري للتنمية المستدامة، وأن جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد 2015 يمثل فرصة لضمان زيادة الاهتمام السياسي بالمواد الكيميائية والنفايات،

وإذْ يُعرب عن التقدير لجميع الجهات المانحة، والمنفذين وغيرهم من الشركاء الذين أسهموا في إنجاح النهج الاستراتيجي وبرنامج البداية السريعة والصندوق الاستئماني التابع له،

وإذْ يُرحب مع الرضا بالنتائج التي تحققت، بدعم من برنامج البداية السريعة، بما في ذلك صندوقه الاستئماني، في تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، من حيث تيسير تحقيق هدف 2020،

وإذْ يُرحب بالنهج المتكامل إزاء تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي ينطبق على النهج الاستراتيجي، ويؤكد أن المكونات الثلاثة لأى نهج متكامل، ألا وهي التنسيق، وإشراك الصناعة، والتمويل الخارجي المخصص، تُعزز بعضها البعض، وهي جميعاً مهمة لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات،

وإذْ يُرحب أيضاً بالموارد الموجهة لتنفيذ النهج الاستراتيجي التي تمت إتاحتها أثناء التجديد السادس للموارد بواسطة مرفق البيئة العالمية، بصفة ذلك أحد عناصر التمويل الخارجي المخصص بموجب النهج المتكامل،

وإذْ يُرحب كذلك بالبرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل المواد الخطرة والنفايات والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد خطرة ومبيدات آفات مُعينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بصفة ذلك أحد عناصر التمويل الخارجي المخصص بموجب النهج المتكامل الذي وافقت عليه جمعية الأمم المتحدة للبيئة[1]،

1- *يصادق* على التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف 2020 المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية[2]؛

2- *يؤكد على* اعتزام تنفيذ مجالات النشاط الرئيسي الستة من خلال أصحاب المصلحة، الواردة في التوجه العام والتوجيهات العامة لدعم تحقيق أهداف استراتيجية السياسات الجامعة، ألا وهي:

(أ) زيادة مسؤوليات أصحاب المصلحة: وتشجيع وتعزيز الالتزام والمشاركة المتعددة القطاعات؛

(ب) إنشاء وتعزيز أُطر تنظيمية وطنية تشريعية وتنظيمية للمواد الكيميائية والنفايات: وتحسين القدرات للتعامل مع العناصر الأساسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتشجيع التعاون الإقليمي؛

(ج) تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في جدول أعمال التنمية المستدامة: ومواصلة تقليل المخاطر وتعزيز الروابط بين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والصحة، والعمل، والتخطيط الإنمائي الاجتماعي والاقتصادي، والعمليات والميزانيات؛

(د) مواصلة تقليل المخاطر وجهود تقاسم المعلومات بشأن قضايا السياسات الناشئة: ومواصلة تشجيع التدابير بشأن القضايا التي لا تتم معالجتها حالياً في الاتفاقات الحالية، والمبادرات المكملة التي تتخذها الهيئات الأخرى؛

(هـ) تعزيز الحصول على المعلومات: وزيادة تيسير الحصول على المعلومات ذات الصلة وجعلها مفهومة بالنسبة لجميع مستويات المجتمع؛

(و) تقييم التقدم نحو هدف 2020 المتمثل في التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة: تحديد الإنجازات، وفهم الثغرات في التنفيذ وتدابير تحديد أولويات الإنجاز في موعد غايته 2020؛

3- *يُشجع* جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ خطوات مُنسقة لتنفيذ التوجه العام والتوجيهات العامة، بما في ذلك العناصر الأساسية الـ 11 الموضحة فيه، بما يتمشى مع الاستراتيجية الجامعة للسياسات.

4- *يُرحب* بأهداف التنمية المستدامة، ويطلب إلى منتدى النهج الاستراتيجي المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة دعم تنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015؛

5- *يُرحب مع الرضا* بإدماج هدف 2020 المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في أهداف التنمية المستدامة؛

(1) قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/1، المرفق.

(2) SAICM/ICCM.4/6، المرفق.

6- *يُسلم* بأن الأمر يحتاج إلى موارد لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وبخاصة في ضوء إغلاق المساهمات في الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة؛

7- *يدعو* مرفق البيئة العالمية إلى دعم المشروعات التي تنفذ مجالات النشاط الرئيسية المحددة في التوجه العام والتوجيهات العامة، وزيادة تمويل النهج الاستراتيجي أثناء عملية التجديد السابع للموارد لصندوقه الاستئماني؛

8- *يُشجع* جميع أصحاب المصلحة على اتخاذ التدابير الضرورية لدعم النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

9- *يطلب* إلى جميع أصحاب المصلحة والأمانة دعم تنفيذ النهج المتكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وبخاصة بالنسبة لإدراج وإشراك الصناعات؛

10- *يُشجع* تنفيذ خطط العمل التي تضعها المنظمات الرائدة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بشأن الرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية في المنتجات، والمواد الخطرة في دورة الحياة للمنتجات الكهربائية والالكترونية، والتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، وكذلك بالنسبة للقضايا ذات الاهتمام الخاص، بما في ذلك المواد الكيميائية البيرفلورية؛

11- *يُشجع كذلك* على مواصلة الجهود المعززة للحد من المخاطر وجهود تقاسم المعلومات بشأن قضايا السياسات الناشئة وغيرها من القضايا ذات الاهتمام، بما في ذلك، مبيدات الآفات الشديدة الخطورة، وذلك لتوجيه المزيد من الاهتمام السياسي إلى هذه القضايا، وتقاسم المعلومات بشأن أفضل الممارسات وتشجيع التنسيق المعزز، والتعاضد والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة ذوى الصلة؛

12- *يرحب* بالجهود المبذولة لتنفيذ استراتيجية تعزيز إشراك قطاع الصحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي الذي اعتمده المؤتمر في قراره 4/3، ويُشجع منظمة الصحة العالمية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على تنفيذ المبادرات الصحية؛

13- *يُجدد* طلبة إلى الأمانة، بما يتمشى مع الفقرة 28 من الاستراتيجية الجامعة للسياسات، إنشاء وتنفيذ غرفة تبادل معلومات لتقديم الخدمات مثل توفير المشورة إلى البلدان بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي، وبخاصة فيما يتعلق بالعناصر الأساسية المحددة في الفقرة 19 من التوجه العام ومن التوجيهات العامة، وفي تقاسم المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات، ويطلب إلى الأمانة أن تفعل ذلك بالتعاون مع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال المواد الكيميائية والنفايات؛

14- *يطلب* إلى الأمانة وضع تقرير ثالث بشأن التقدم المُحرز للفترة 2014-2016، بما في ذلك إجراء تحليل لمؤشرات التقدم الـ 20 المتعلقة بجدول أعمال التنمية المستدامة، وتقرير رابع للفترة 2017-2019 لبحثه من جانب المؤتمر أثناء دورته الخامسة؛

15- *يُناشد* جميع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والاتفاقيات ذات الصلة إلى زيادة الدعم الذي يُقدم إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتحقيق هدف عام 2020؛

16- *يطلب* إلى الأمانة أن تقدم تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوجه العام والتوجيهات العامة أثناء الدورة الخامسة للمؤتمر.

المرفق

المستقبل الذي نصبو إليه من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

أولاً – مقدمة

1 – في الفقرة 23 من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002، حددت الحكومات الهدف المتمثل في ''تحقيق استعمال وإنتاج المواد الكيميائية، بحلول عام 2020، بطرق تؤدي إلى تدنية الآثار الضارة الكبيرة التي تقع على صحة الإنسان والبيئة'' (انظر التذييل ألف). وقد اعتُمد هذا الهدف أيضاً باعتباره جزءاً من النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من جانب المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية أثناء دورته الأولى في عام 2006.

2 – وقد تم الاعتراف بأهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالنسبة لحماية صحة الإنسان والبيئة، ومن ثم بالنسبة للتنمية المستدامة في عدد من المناسبات اللاحقة، بما في ذلك بواسطة رؤساء الدول والحكومات والممثلين الرفيعي المستوى في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه 2012. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''( ) أكدوا مجدداً على الهدف المتمثل في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، وكذلك النفايات الخطرة بطرق تؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من التأثيرات الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة بحلول 2020 على النحو الوارد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ (انظر التذييل باء). وفي قرارها 5/1 رحبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة بالمساهمة الهامة التي قدمها النهج الاستراتيجي لتيسير العمل من جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وشددت على الحاجة إلى مشاركة مستمرة ومعززة ومتعددة أصحاب المصلحة، وكذلك الحاجة إلى مواصلة تعزيز النهج الاستراتيجي.

3 – واهتداءً بإعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، فإن استراتيجية السياسات الجامعة وخطة العمل العالمية، والنهج الاستراتيجي توفر إطاراً للسياسات لدعم الجهود من أجل تحقيق هدف القمة العالمية. وهو يستكمل الإطار الدولي للمواد الكيميائية والنفايات، عن طريق إدراج الاتفاقات البيئية الحالية المتعددة الأطراف، وتلبية الحاجة إلى، وأهمية وجود أُطر شاملة وطنية لإدارة المواد الكيميائية. ويعد النهج الاستراتيجي الآلية العالمية الوحيدة التي تغطي جميع المواد الكيميائية الزراعية والصناعية، طوال دورة حياتها. وقد وضع الإعلان برنامجاً شاملاً وجامعاً متعدد أصحاب المصلحة، ومتعدد القطاعات من أجل تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام 2020. وتنعكس الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والعمالية للسلامة الكيميائية في النهج الاستراتيجي، وبرنامج البداية السريعة. ويسمح النهج الاستراتيجي، بنهجه الشامل المتكامل، بإجراء بحث متوازن لجميع العوامل ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك تحديد قضايا السياسات الناشئة، كما يوفر إطاراً مرناً للعمل الدولي الذي يستكمل ويتجاوز النُهج الملزمة قانوناً على حد سواء.

( ) قرار الجمعية العامة 288/66، المرفق.

4 - وبينما تحققت إنجازات هامة نحو تحقيق هدف عام 2020، أسفرت التغييرات التي حدثت منذ إنشائه في عام 2002، ومنذ اعتماد النهج الاستراتيجي في عام 2006، عن الحاجة إلى التفكير بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف 2020، وفهم الثغرات في التنفيذ، وترتيب أولويات التدابير. وهناك أيضاً حاجة مستمرة لفهم وللتصدي لمختلف التحديات والقدرات فيما بين جميع البلدان - البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والبلدان المتقدمة. ومن أجل ضمان تحقيق إنجازات دائمة بحلول عام 2020 وما بعده، يجب على أصحاب المصلحة أن يستجيبوا لمظاهر التقدم التي تحققت في المجموعة النوعية الشاملة للمواد الكيميائية والنفايات، وأن يستفيدوا من الأسس المتينة والزخم الذي ساعد النهج الاستراتيجي وبرنامج البداية السريعة على تحقيقه، وأن يستخدموا الموارد على الوجه الأمثل.

ثانياً - هدف التوجه العام والتوجيهات العامة

5 - يتمثل هدف التوجه العام والتوجيهات العامة في توفير الاتجاه وتحديد النُهج لجميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي( ) من إنجاز الهدف العام بحلول عام 2020، المتمثل في إدارة المواد الكيميائية، التي تشمل بعض العناصر الملموسة اللازمة على المستوى الوطني لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وذلك لدعم تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات.

ثالثاً - التقدم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات

6 - منذ اعتماد النهج الاستراتيجي في عام 2006، أُحرز قدر كبير من التقدم في تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات. وكما طالب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة، المعقودة في أيلول/سبتمبر 2012، سوف يضع التوجه العام والتوجيهات العامة في اعتباره الإنجازات الرئيسية للنهج الاستراتيجي.

ألف - الحد من المخاطر

7 - أسفرت الإنجازات نحو تنفيذ هدف الحد من المخاطر في الاستراتيجية الجامعة للسياسات عن تدابير مُحسنة للحد من المخاطر ذات الطبيعة الشاملة؛ وتحديد تدابير للحد من المخاطر تتجاوز تلك الواردة في الصكوك الملزمة قانوناً؛ وأُطر سياسية وتنظيمية معززة؛ وتدابير للامتثال والإنفاذ، وخاصة إجراءات التنظيم والترخيص لمبيدات الآفات ومواءمتها إقليمياً. وتظهر هذه الإنجازات بشكل أوضح لدى البلدان التي توجد لديها مراكز اتصال وطنية للمواد الكيميائية وقدرة واضحة على التنسيق.

8 - وقد طورت المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية أدوات وتوجيهات لإدارة المواد الكيميائية من أجل دعم تنفيذ تدابير الحد من المخاطر على المستويين الوطني والإقليمي. ودشن المجلس الدولي للرابطات الكيميائية الميثاق العالمي للرعاية المسؤولة، والاستراتيجية العالمية للمنتجات في عام 2006، وقدم دعماً مالياً لما يزيد على 60 مشروعاً في الفترة ما بين عامي 2008

(ب) تنص الفقرة 2 من الاستراتيجية الجامعة للسياسات على ما يلي: ''ويُفهم أن أصحاب المصلحة الرئيسيين في النهج الاستراتيجي هم الحكومات، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد المعنيون بإدارة المواد الكيميائية طيلة دورات حياتها من جميع القطاعات الوثيقة الصلة، بما في ذلك، وإن كان لا يقتصر على، قطاعات الزراعة، والبيئة، والصحة، والصناعة، والأنشطة الاقتصادية ذات الصلة، والتعاون الإنمائي، والعمل والعلوم. ومن بين فرادي أصحاب المصلحة: المستهلكون، والقائمون على التخلص من المواد الكيميائية، وأرباب العمل، والمزارعون، والمنتجون، والمنظمون، والباحثون، والموردون، والقائمون على النقل والعمال''.

و2014. إن منظمات المجتمع المدني المشاركة في الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة قد اضطلعت بأكثر من 300 نشاط في 50 بلداً خلال الفترة بين 2009 و2012، بما في ذلك العمل بشأن جميع الأهداف الخمسة التي تقدمها الاستراتيجية الجامعة للسياسات و146 بنداً من 273 بنداً في خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي.

باء – المعرفة والمعلومات

9 - أُحرز تقدم في تطوير وتبادل المعرفة والمعلومات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك عن طريق اجتماعات إقليمية وحلقات العمل، وتحسين تقاسم المعلومات، وتشجيع التعاون، ودعم تحديد الأولويات، وتعزيز التنفيذ الإقليمي.

10 - وقد شجع النهج الاستراتيجي التنسيق المحسن والتعاون فيما بين المنظمات الحكومية الدولية، ووسع من مشاركة أصحاب المصلحة في تقاسم المعرفة والمعلومات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وساهم أكثر من 108 مشروعات في إطار الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة في تطوير أو تحديث البيانات الكيميائية الوطنية، وتحديد الاحتياجات من القدرات اللازمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وعلاوة على ذلك، أضاف النهج الاستراتيجي ملف قضايا السياسات الناشئة، ودعَمَ صنع القرارات المدروسة بشأن استخدام عدد من المواد وتنظيمها في المستقبل. وقد ساهمت هذه المبادرات في سد فجوة المعرفة والمعلومات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن طائفة من قضايا السياسات الناشئة. ومن خلال قضايا السياسات الناشئة بشأن المواد الكيميائية في المنتجات، تم إحراز تقدم في تحديد طائفة واسعة من احتياجات أصحاب المصلحة للحصول على المعلومات بشأن المواد الكيميائية في المنتجات، على النحو المحدد في الفقرة 15 من استراتيجية السياسات الجامعة، وتشجيع نشر المعلومات ذات الصلة بشأن المواد الكيميائية في المنتجات فيما بين جميع مجموعات أصحاب المصلحة.

11 - وأُحرز تقدم أيضاً في تنفيذ وتعزيز النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، بما في ذلك الأدوات والمواد الداعمة ذات الصلة. ودعم الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة بصورة مباشرة 24 مشروعاً معنية بوسم المواد الكيميائية طبقاً للمعايير المنسقة دولياً، وتقييم وتعزيز القدرة الوطنية والإقليمية لتنفيذ النظام العالمي المنسق.

جيم – الحوكمة

12 - عزز النهج الاستراتيجي بدرجة كبيرة من مشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، وشجع إجراء مناقشة بشأن طائفة من القضايا، وخاصة تلك المواضيع التي لا تشملها اتفاقات ملزمة قانوناً. وتضم مراكز الاتصال التابعة للنهج الاستراتيجي الآن 175 حكومة (158 حكومة تمثلها وزارات البيئة أو الشؤون الخارجية، و17 حكومة تمثلها وزارات الصحة أو العمل أو الزراعة) و85 منظمة غير حكومية، من بينها طائفة واسعة من الممثلين عن الصناعة والمجتمع المدني. وقد يسرت أمانة النهج الاستراتيجي الاتصالات، والتنسيق، وإشراك جميع مجموعات أصحاب المصلحة عبر المجموعة النوعية المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات. وأثناء دورته الثالثة وافق المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية على استراتيجية لتعزيز إشراك القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي.

13 - وقد تم تعزيز القدرة التأسيسية والمؤسسية على المستوى الوطني في بعض البلدان، وأيضاً على المستويين الإقليمي والعالمي. وساهم أكثر من 151 مشروعاً في إطار الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة في

تطوير وتعزيز المؤسسات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية، والخطط والبرامج والأنشطة الرامية إلى تنفيذ النهج الاستراتيجي، وذلك عن طريق الاستفادة من العمل الذي أُنجز لتنفيذ المبادرات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية. وعلاوة على ذلك، دعم برنامج البداية السريعة بصورة مباشرة 15 بلداً[(ج)] لإدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في خططها الإنمائية الوطنية، والتي أسفرت عن زيادة في كل من التمويل الوطني والدولي للمساهمة في إدارة المواد الكيميائية.

دال – بناء القدرات والتعاون التقني

14 – عمل الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة بمثابة أداة رئيسية لتمكين الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني عن طريق تنفيذ 184 مشروعاً اعتُمدت لتمويلها في إطار الصندوق الاستئماني للبرنامج في 108 مشروعات – 40 مشروعاً في المنطقة الأفريقية و30 مشروعاً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و10 مشاريع في منطقة وسط وشرق أوروبا، و28 مشروعاً في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويُظهر برنامج البداية السريعة فعالية كآلية تمويل متعددة الجهات المانحة تستجيب للاحتياجات المحددة وأن قيامها بضمان ملكية المشروعات والمبادرات التابعة لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة لها تداعيات أوسع بالنسبة للأنشطة الأخرى لتنفيذ النهج الاستراتيجي وهناك 29 مشروعاً آخر ذات طابع متعدد البلدان. ومن بين مشاريع برنامج البداية السريعة خُصص 54 مشروعاً لأقل البلدان نمواً أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، و21 مشروعاً يقودها المجتمع المحلي. وقد ساهمت الغالبية الواسعة لجميع المشاريع التي دعمها برنامج البداية السريعة في تحقيق القدرة التأسيسية. وفضلاً عن ذلك، ساهمت مشاريع برنامج البداية السريعة بدرجة كبيرة في تحسين المعرفة عن حالة إدارة المواد الكيميائية والنفايات في البلدان المعنية، وذلك عن طريق وضع أُطر سياسية وقانونية، وتعزيز القدرة المؤسسية، والتنسيق وتعميق الوعي، بما يؤدي إلى زيادة الفرص لإشراك الدوائر الصناعية.

15 – إن تحديد قضية على أنها قضية سياسات ناشئة أو باعتبارها ''تحدياً يثير اهتماماً عالمياً'' قد رفع مستوى الالتفات إلى مثل هذه القضايا على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي وأسفر عن زيادة جوانب التآزر، والاستجابات السياساتية، والشبكات النظامية وغير النظامية فيما بين أصحاب المصلحة، وكذلك تحديد آليات التنفيذ الملائمة والمصادر المحتملة للتمويل.

16 – وقد تواصل تعزيز القدرات والتعاون التقني ونقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي عن طريق تقاسم وتبادل أفضل الممارسات في اجتماعات ومنتديات إقليمية وثيقة الصلة بهذا الموضوع، وذلك عن طريق مشاريع إقليمية في إطار الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة، ومبادرات صناعية طوعية، وتعزيز الشراكات، وإنشاء مراكز اتصال إقليمية تابعة للنهج الاستراتيجي والمشاركة فيها بصورة إيجابية. وعلاوة على ذلك، دعمت المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في تنفيذ تدابير الحد من المخاطر والتنسيق على المستويين الوطني والإقليمي.

هاء – الاتجار الدولي غير المشروع

17 – تُبذل الجهود على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية للتصدي للإتجار الدولي غير المشروع، وبخاصة في النفايات التي تُغطيها اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود. ومع

(ج) أرمينيا، وبيليز، وكمبوديا، وإكوادور، وهندوراس، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وليبيريا، وموريتانيا، وموريشيوس، وجمهورية ملدوفا، وسورينام، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وأوغندا، وفييت نام.

ذلك، فإنه لم يتم توثيق صورة عالمية شاملة لهذه المسألة، وبخاصة تواتر حوادثها بمرور الوقت وكميات المواد الداخلة في هذه العملية. وترمي التدابير التي تتخذها الحكومات ودوائر الصناعة في تعزيز الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة في معظمها إلى وضع أُطر قانونية ومشاريع أعمال قانونية مُجهزة بصفة عامة للامتثال للمتطلبات القانونية. لذلك يمكن الافتراض بأن كمية كبيرة من التجارة تكون غير مسجلة في المواد الكيميائية المحظورة، والمواد الكيميائية المغشوشة، والنفايات الخطرة والتي لا تزال متداولة في بلدان لديها تشريعات قوية، وذلك نظراً لمصاعب الرصد والإنفاذ الفعال لهذه المتطلبات بالنسبة لعمليات النقل تلك.

واو – موجز حالة تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات

18 – بينما أُحرز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات، فإن من المسلم به أن التقدم المحرز يختلف من هدف إلى آخر، بل وبين القطاعات والبلدان والمناطق، وأنه يلزم إجراء المزيد من التنسيق والجهود الشاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق هدف النهج الاستراتيجي بحلول عام 2020. وقد أُحرز تقدم على وجه الخصوص في مجالات الحد من المخاطر، والحوكمة، وبناء القدرات، والتعاون التقني، بينما أُحرز قدر أقل من التقدم في مجال المعرفة والمعلومات، ويُتاح القليل من المعلومات لتقييم التقدم المتعلق بالتجارة الدولية غير المشروعة.

رابعاً – توجيهات من أجل تحقيق هدف عام 2020

19 – تم تحديد مجموعة من 11 عنصراً أساسياً( ) باعتبارها حاسمة على المستويين الوطني والإقليمي لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وهي على وجه التحديد:

(أ) أُطر قانونية تتعلق بدورة حياة المواد الكيميائية والنفايات؛

(ب) آليات مختصة للإنفاذ والامتثال؛

(ج) تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، وكذلك في قطاع الصحة والعمل والاتفاقيات المختصة الأخرى والآليات الطوعية؛

(د) أُطر مؤسسية قوية وآليات تنسيق بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

(هـ) تجميع ونظم لتقاسم البيانات والمعلومات بصورة شفافة فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين باستخدام نهج دورة الحياة، مثل تنفيذ النظام المنسق عالمياً لتصنيف ووسم المواد الكيميائية؛

(و) مشاركة الصناعة ومسؤوليتها المُعرفة طوال دورة الحياة، بما في ذلك سياسات ونظم لاسترداد التكاليف وكذلك إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في السياسات والممارسة المؤسسية؛

(ز) إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في العمليات وخطط التنمية الخاصة بإعداد ميزانيات الصحة الوطنية والعمل والمجتمع والبيئة والاقتصاد؛

(ح) تقدير المخاطر الكيميائية والحد من المخاطر عن طريق استخدام أفضل الممارسات؛

(ط) تعزيز القدرات للتعامل مع الحوادث الكيميائية، بما في ذلك التعزيز المؤسسي لمراكز السموم؛

( ) وضعت العناصر الأحد عشر على أساس مدخلات من الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي في عام 2013–2014 وقد وُضعت هذه العناصر بحسب الأولوية.

(ي) رصد وتقييم آثار المواد الكيميائية على الصحة والبيئة؛

(ك) تطوير وتشجيع بدائل آمنة بيئياً وأكثر أماناً.

20 - وفيما هناك تسليم بأن البلدان تواجه تحديات مختلفة، وأن لديها قدرات مختلفة، فإنه يكون من المهم للغاية التعامل مع العوامل الـ 11 على المستوى الوطني والإقليمي من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويمكن للعناصر الأساسية الـ 11 أن تقدم الدعم لأصحاب المصلحة للقيام بتقدير التقدم نحو اتخاذ خطوات يمكن قياسها على المدَيْين القصير والمتوسط على المستوى الوطني؛ وتوجيه الإنجاز الإقليمي؛ وتحديد أولويات وطنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي؛ وإيجاد الروابط مع أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال الاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية معاً مورداً رئيسياً لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي لتطوير أنشطتهم ذات الأولية، وينبغي مراعاة ذلك على الدوام.

21 - إن المدى الذي ستذهب إليه جميع البلدان في تحقيق التقدم نحو الوصول إلى هدف 2020 ليعتمد على قدرتها على ترتيب أولويات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وإدراجها بصورة فعالة في الميزانيات الوطنية ووثائق التخطيط. كما أن البلدان النامية، ولاسيما البلدان الأقل نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة قد تواجه تحديات أكبر عندما تحاول تحقيق هدف 2020، وأن تحقيقها للتقدم في هذا الصدد سوف يعتمد جزئياً على توافر الموارد المالية من القطاع الخاص والوكالات العالمية والمتعددة الأطراف والثنائية ومن الجهات المانحة.

22 - واعترافاً بالتقدم المحرز، ومع الوضع في الاعتبار العناصر الأساسية الـ 11 تم تحديد ستة مجالات من مجالات النشاط الأساسي[هـ] المحددة أدناه لتنفيذ الأهداف المحددة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات من أجل تحقيق الهدف الشامل بحلول عام 2020:

(أ) تعزيز مسؤولية أصحاب المصلحة: تشجيع وتعزيز الالتزام والمشاركة المتعددة القطاعات؛

(ب) إنشاء وتعزيز الأُطر التشريعية، والرقابية الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات: تحسين القدرات للتعامل مع العناصر الأساسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتشجيع التعاون الإقليمي؛

(ج) إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في جدول أعمال التنمية المستدامة: الارتقاء بالحد من المخاطر وتعزيز الروابط بين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات والصحة، والعمل والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي والإنمائي وكذلك العمليات والميزانيات؛

(د) زيادة الحد من المخاطر وجهود تقاسم المعلومات بشأن قضايا السياسات الناشئة: مواصلة تعزيز الإجراءات بشأن القضايا التي لا تتناولها حالياً الاتفاقات القائمة، ومجالات العمل، واستكمال المبادرات التي تتخذها هيئات أخرى؛

(هـ) التشجيع على الحصول على المعلومات: وزيادة إمكانية الحصول على المعلومات ذات الصلة وجعلها مفهومة لجميع المستويات المجتمعية؛

(و) تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هدف عام 2020 المتمثل في التقليل إلى أبعد حد من التأثيرات الضارة الناشئة عن المواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة: وتحديد الإنجازات، وفهم الثغرات في التنفيذ وإجراءات تحديد الأولويات من أجل إنجاز هدف عام 2020.

(هـ) تنبني مجالات النشاط تلك على تحليل وارد في الوثيقة SAICM/OEWG.2/INF/2 وهي لا ترد بحسب ترتيب الأولويات.

23 - وترد أدناه توجيهات ونقاط للعمل بالنسبة لكل مجال نشاط رئيسي محدد. ويساهم كل مجال نشاط بصورة مباشرة في تنفيذ كل هدف من أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات.

ألف - تعزيز مسؤولية أصحاب المصلحة: تشجيع وتعزيز الالتزام والمشاركة المتعددة القطاعات

1 - التوجيهات العامة

24 - تعد مشاركة جميع أصحاب المصلحة والقطاعات ذات الصلة، على جميع المستويات أساسية لتحقيق أهداف النهج الاستراتيجي والعناصر الأساسية الـ 11 الواردة في الفقرة 19 أعلاه، بوصفها عملية تنفيذ شفافة وشاملة ومفتوحة، وكذلك المشاركة الجماهيرية في العمليات التنظيمية واتخاذ القرارات ذات الصلة بالأمان الكيميائي.

25 - وتُعد زيادة الوعي، ومشاركة القطاعات المتعددة - وخاصة قطاعات الصحة، والزراعة، والعمل، والصناعة - وكذلك مجموعات المصلحة العامة، في مداولات السياسات، وفي التنمية والتنفيذ من الأمور الحاسمة لتوفير أساس مستنير للإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المستوى الوطني، وأيضاً على المستويين الإقليمي والعالمي.

26 - وهناك حاجة إلى مشاركة أقوى وزيادة تولي المسؤولية من جانب الكيانات الفرعية، وبخاصة الصناعات، من أجل التصدي لتوزيع واستخدام المواد الكيميائية في تصنيع المنتجات طوال دورة حياتها، وإلى نهج أوسع إزاء الرعاية المسؤولة.

2 - مراكز اتخاذ التدابير

27 - ينبغي لأصحاب المصلحة، وبصفة خاصة مراكز الاتصال الوطنية، اتخاذ إجراء يكفل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية تحقيق توازن بين القطاعات وأصحاب المصلحة، وتعمل جميع القطاعات على زيادة مشاركتها النشطة بطريقة مُنسقة. وتشمل مثل هذه الإجراءات تطوير وتعزيز روابط مع الصحة، والزراعة والعمل، والصناعة ومجموعات المصلحة العامة، والاتفاقات الدولية الأخرى والمبادرات ذات الصلة التي تدعم إدراج المواد الكيميائية في جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقاً.

28 - وينبغي للحكومات، والمنظمات المختصة، وأصحاب المصلحة الآخرين تطبيق المكونات الثلاثة للنهج المتكامل لتمويل( ) الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في إطار الجهود التي تبذلها، وكذلك تخطيطها لتعبئة وإدارة الموارد المالية من أجل تنفيذ النهج الاستراتيجي.

29 - وينبغي للحكومات أن تُنشئ أُطراً مؤسسية قوية وآليات تنسيق فيما بين أصحاب المصلحة من أجل النهوض بالحوكمة على المستوى القطري للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، مع إيلاء انتباه خاص لتطوير وتلبية المتطلبات التشريعية اللازمة لتطوير تدابير فعالة للحد من المخاطر. وينبغي لها أن تركز على المواد الشديدة الخطورة وغيرها من المواد التي من المعروف أنها تمثل مخاطر كبيرة في بلدانها. وينبغي للحكومات، والمنظمات ذات الصلة، وأصحاب المصلحة الآخرين، القيام بتعريف مسؤوليات قطاع الصناعة والإدارات الوطنية. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً تشجيع وتعزيز المبادرات الطوعية التي ترمي إلى إنشاء وتعزيز ممارسات

( ) يمكن الاطلاع على النهج المتكامل في الفرع خامساً من هذه الوثيقة.

إدارة المخاطر الأساسية. وينبغي لمراكز الاتصال الوطنية أن تنسق تبادل المعلومات بشأن هذه المسائل، سواء داخل بلدانها، أو بمساعدة مراكز الاتصال الإقليمية، خارجها.

30 - ينبغي لمراكز الاتصال الوطنية التابعة للنهج الاستراتيجي أن تتعاون بصورة استباقية مع مركز الاتصال الوطني التابع لمنظمة الصحة العالمية، والنُظم الصحية الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية لتنسيق الأنشطة الخاصة بالمواد الكيميائية والصحة، وتعظيم الجهود الجماعية ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات، وبخاصة تلك الجهود ذات الصلة بتعزيز القدرات للتعامل مع الحوادث الكيميائية.

31 - وينبغي لجميع قطاعات الصناعة المشارِكة في تطوير وتنفيذ المتطلبات القانونية، والسياسات، والمشروعات، والشراكات المعنية بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وينبغي توسيع نطاق الإشراف على المواد الكيميائية، في سياق النهج الاستراتيجي، بحيث يمتد إلى دورة الحياة بكاملها، بما في ذلك المنتجون الأوليون، وقطاع التصنيع الفرعي، وذلك عن طريق الموزعين والمتعاقدين، ترتيباً على المبادرات الحالية، كلما تناسب ذلك. ويمكن استخدام الاستراتيجيات المخصصة لقطاعات بعينها والاستراتيجيات القطاعية الشاملة على حد سواء من أجل إشراك مُنتجي ومستخدمي المواد الكيميائية في العمل على تحقيق هدف عام 2020.

32 - ولضمان تحقيق أقصى تأثير، ينبغي للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية أن يواصل أداء وظيفة تنسيقية لأنشطة المنظمات الحكومية الدولية، وبرامج العمل وتقاسم المعلومات. وينبغي للبلدان أن تشدد على أهمية تنفيذ النهج الاستراتيجي في خطط التنمية الوطنية لتشجيع الإدماج المعزز للنهج الاستراتيجي في صميم البرامج والمشروعات. وينبغي للهيئات التنسيقية الأخرى، مثل فريق الإدارة البيئية التابع للأمم المتحدة، مواصلة تشجيعها للدعم المتصل على نطاق المنظومة للجهود المبذولة من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. بما في ذلك عن طريق التعاون مع المنظمات المشتركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وأخيراً، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمان الدعم الإداري والبرنامجي الكافي لأمانة النهج الاستراتيجي.

3 - المساهمة في أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات

33 - يساهم هذا المجال من مجالات النشاط في جميع أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات، وخاصة في الحوكمة، وبناء القدرات، والتعاون التقني. ومن شأن التعزيز النشط للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات داخل كل قطاع من القطاعات ذات الصلة، وإدماج البرامج في جميع القطاعات، أن يحقق أقصى تأثير للجهود الجماعية الخاصة ببناء القدرات. وينبغي لإدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في الخطط الإنمائية الوطنية أن يكفل في نهاية المطاف أن تكون الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أحد المكونات الهامة لأُطر السياسات الوطنية.

باء - إنشاء وتعزيز الأُطر التشريعية والتنظيمية الوطنية للمواد الكيميائية والنفايات: تحسين القدرة على تناول العناصر الأساسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتشجيع التعاون الإقليمي

1 - التوجيهات العامة

34 - هناك حاجة عاجلة لوضع وتعزيز نُظم وضوابط للمواد الكيميائية في عدد من البلدان، وتوسيع التعاون من أجل بناء قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل الإدارة السليمة للمواد

الكيميائية والنفايات الخطرة، وتشجيع النقل الكافي للتكنولوجيا الأنظف والأكثر أماناً إلى تلك البلدان. وتواجه بعض البلدان المتقدمة أيضاً تحديات في تحقيق هدف عام 2020.

35 - ومن الأمور المهمة للغاية تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات، وبصفة خاصة جميع العناصر الـ11 أو أكبر عدد ممكن من هذه العناصر التي تم تحديدها من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

36 - إن إنفاذ الأُطر والبنية التحتية القانونية القائمة وآليات الامتثال، وكذلك إنشاء آليات تنسيق بين مختلف الكيانات المشاركة في سلسلة الاتجار، هو عنصر أساسي من عناصر إنشاء هياكل البنية التحتية الضرورية للقضاء على الأنشطة غير المشروعة.

2 - مراكز اتخاذ التدابير

37 - ومن أجل العمل المشترك مع القطاعات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، ينبغي للحكومات أن تُنشئ الأطر الوطنية التشريعية والتنظيمية المطلوبة التي تتعامل مع دورة حياة المواد الكيميائية والنفايات، وكذلك مع آليات الامتثال والإنفاذ ذات الصلة من أجل تحقيق الإدارة السليمة الأساسية للمواد الكيميائية والنفايات. وينبغي للمنظمات المشارِكَة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية أن تواصل مساعدتها للبلدان على تحديد احتياجاتها في مجال بناء القدرات، وتعزيز تطوير واستخدام التوجيهات ذات الصلة، واعتماد صكوك سياسات إدارة المواد الكيميائية، والنُهج وتدابير الإنفاذ المناسبة لدى تلك البلدان.

38 - ومن خلال النهج المتعدد القطاعات، ونهج أصحاب المصلحة العديدين، ينبغي لجهات التنسيق الوطنية التابعة للنهج الاستراتيجي، تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وذلك من أجل تعزيز القدرة لدى الوكالات المعنية بالصحة، والبيئة والصناعة، والعمل، والتخطيط، والزراعة، إلى جانب وكالات أخرى، لتحديد الأولويات والتعامل معها. إن قدرة إجراء الحوار بين الوكالات ذات الصلة والمشروعات أو رابطات الصناعة ونقابات العمال أمرٌ مهم أيضاً.

39 - ينبغي لمراكز الاتصال الوطنية التابعة للنهج الاستراتيجي أن تعمل جاهدة للتعاون الوثيق مع الكيانات المسؤولة لتنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، والاتفاقيات ذات الصلة المعنية بالصحة والعمل وكذلك الآليات الطوعية ذات الصلة على المستوى الوطني، بما في ذلك اتفاقية بازل، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات مُعينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية مينماتا بشأن الزئبق، والنظم الدولية المعنية بالصحة (2005)، واتفاقية منظمة العمل الدولية المعنية بأمان استخدام المواد الكيميائية في مكان العمل والمدونة الدولية لإدارة مبيدات الآفات.

40 - من المقرر تعزيز قدرات الاستعداد والاستجابة لحوادث المواد الكيميائية وحالات التسمم، وذلك عن طريق برنامج إذكاء الوعي والتأهب لمواجهة الطوارئ على المستوى المحلي، والتنفيذ الوطني للنُظم الدولية المعنية بالصحة والتعزيز المؤسسي لمراكز مكافحة السموم. وينبغي لجميع الأطراف في النُظم الدولية المعنية بالصحة، بحلول 2020، أن تبذل قصارى جهدها لتلبية احتياجاتها من القدرات الأساسية الخاصة بالمواد الكيميائية؛ وينبغي لجميع البلدان أن تيسر حصولها على خدمة المعلومات الخاصة بالسموم.

41 - وينبغي لأصحاب المصلحة المساهمة في التعزيز المؤسسي الوطني للمجموعة النوعية للمواد الكيميائية والنفايات، مع اتخاذ خطوات بشكل خاص لتنفيذ النهج المتكامل للتمويل، بما في ذلك عن طريق التنسيق

وضمان تعريف الأدوار والمسؤوليات المسندة للصناعة. وينبغي لأصحاب المصلحة أيضاً أن يُساهموا بتوفير الموارد وتيسير الحصول عليها، حيثما أمكن، وذلك في إطار البرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني للارتقاء بتنفيذ اتفاقيات بازل، وروتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية التي تم الاتفاق عليها من جانب جمعية الأمم المتحدة للبيئة في حزيران/يونيه 2014.

42 - وينبغي لأصحاب المصلحة ضمان أن تتصدى الإجراءات في المستقبل للعناصر التي حددتها المناطق، وأن تستفيد من المساهمات الهامة لمشاريع برنامج البداية السريعة. وينبغي إدماج نتائج هذه المشاريع في النُظم الوطنية بطريقة تكفل استمرار الدعم والالتزام.

43 - في حالة الاتجار الدولي غير المشروع، ينبغي أن يساهم جميع أصحاب المصلحة في تحسين الحوكمة وبناء القدرات والتعاون التقني، لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل موظفي الجمارك وشرطة الحدود، بما في ذلك عن طريق المبادرات القائمة مثل مبادرة الجمارك الخضراء. وبالاستفادة من المبادرات القائمة كلما كان الأمر ملائماً، ينبغي للحكومات الوطنية تعزيز تنفيذ وإنفاذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، لاسيما من خلال تنظيم ورصد إنتاج ونقل واستخدام المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بهدف منع الاتجار غير المشروع، وكذلك من خلال تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

44 - وينبغي أن يَستخدم أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي آليات التنفيذ الإقليمية بصورة أكثر كفاءة. وأن يسمح التعاون الإقليمي لتنظيم المواد الكيميائية والإنفاذ بتقاسم الموارد المحدودة مع تحقيق نتائج أكبر. وهو ما يمكن إنجازه عن طريق المزيد من إشراك المراكز التي تملك طائفة من الكفاءات، داخل اختصاص كل منها، مثل المراكز الإقليمية لاتفاقيتي بازل واستكهولم، والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمراكز المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية للتنمية الصناعية المعنية بالإنتاج الأنظف.

3 - الإسهام في تحقيق أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات

45 - ستساهم التدابير الرامية إلى تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية الوطنية بشأن المواد الكيميائية والنفايات أيضاً في تحقيق جميع أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات، وعلى وجه الخصوص الأهداف المتعلقة بالحوكمة، والاتجار الدولي غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات السُمية، والخطرة، والمحظورة، والمقيدة بشدة وكذلك في الحد من المخاطر.

جيم - إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في جدول أعمال التنمية المستدامة: تعزيز الحد من المخاطر وتوثيق الروابط بين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والصحة، والعمل، والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي، والعمليات والميزانيات

1 - التوجيهات العامة

46 - يقدم جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 فرصة لتعزيز الروابط بين التنمية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول 2020 وما بعدها. ومن الضروري الإدماج المفيد للمواد الكيميائية والنفايات وذلك من أجل

التقليل إلى أبعد حد من التأثيرات الضارة على صحة الإنسان والبيئة الناجمة عن إنتاج واستخدام المواد الكيميائية، ودعم الجدوى الاقتصادية في السوق العالمية.

47 - إن إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ضمن خطط التنمية الوطنية لدى البلدان النامية وفى أولويات المساعدة الإنمائية الدولية من شأنه أن يسهم في إعادة رسم الميزانيات، ويسمح بإمكانية التمويل الوطني والدولي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. كما أن مزايا الحراك واتخاذ الإجراءات، وتكلفة التراخي عن اتخاذ الإجراءات، من شأنه أن يُبرر القيام بالمزيد من الاستثمار في هذا المجال.

48 - ينبغي تصميم التدابير التي تُتخذ لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وتمويلها وتنفيذها مع وضع الاستدامة نُصب الأعين، مع مراعاة أن الأموال المخصصة للمشروع قابلة للنفاد بينما الإنفاذ والرصد وتنمية القدرات الجارية أمرٌ ضروري من أجل الإدماج الفعال.

2 - مراكز اتخاذ التدابير

49 - وتسليماً بالأدوار المختلفة التي يضطلع بها أصحاب المصلحة، فإن كل المشتركين في عمليات التخطيط الوطنية والاستراتيجيات والميزانيات، في حاجة إلى فهم أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات للقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، كتلك الأهداف المتعلقة بالصحة، ونوعية المياه والأمن والسلامة الغذائيين. وينبغي لمراكز اتخاذ التدابير الوطنية إشراك الوزارات المعنية في جهود الإدراج، بما في ذلك وزارات المالية والصحة والعمل.

50 - وينبغي لجميع أصحاب المصلحة المساهمة في تحديد وتوضيح وتوصيل القيمة الاقتصادية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بحيث تكون مفهومة لجميع المشتغلين بعمليات التخطيط الوطني ووضع الميزانيات. وينبغي للحكومات أن تُشجع وتُعزز المبادرات الطوعية التي تدعم السياسات التنظيمية ذات الصلة.

51 - وعلى الرغم من أن بعض البلدان قد أضفت الطابع المؤسسي على الإدماج، وبدأت في بيان النتائج الملموسة لذلك، فإن جهودها في مجال الإدماج تحتاج إلى المزيد من التطوير، بصفته أحد العناصر الأساسية اللازمة لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وينبغي لأصحاب المصلحة اتخاذ خطوات منسقة لإدراج قضايا المواد الكيميائية والنفايات في صميم الخطط والاستراتيجيات الوطنية، من أجل تنبيه الحكومات والجهات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية إلى ضرورة تعزيز تعبئة كل من الموارد الداخلية والخارجية.

52 - وينبغي لأصحاب المصلحة تحديد سُبل تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للتنسيق واتخاذ القرارات والمتابعة المرتبطة بالإدماج، وكذلك تبسيط وتنسيق الأعمال الرامية إلى حفز التعاون والتنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وذلك عن طريق آليات التنفيذ الحالية. وتحتاج منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى على المستوى الوطني إلى الانخراط في تنفيذ النهج الاستراتيجي.

3 - المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات

53 - يساهم الإدراج والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في تعزيز التقدم نحو كل هدف من الأهداف الخمسة للاستراتيجية الجامعة للسياسات. وهو يمثل أحد العناصر الثلاثة في النهج المتكامل للتمويل. وتسهم الأنشطة في هذا المجال على وجه الخصوص في تنفيذ الأهداف المتعلقة بالحوكمة، والمعرفة، والمعلومات، وبناء القدرات، والتعاون التقني. وسيتم أيضاً تشجيع مواصلة تطوير المعرفة والمعلومات المتعلقة بفوائد العمل

ونشرها، وكذلك التأثيرات المالية المقدرة والتأثيرات الأخرى الناجمة عن الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية، وتشجيع الأخذ بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات داخل كل قطاع مختص، وتبرير الاستثمار في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

دال – زيادة الحد من المخاطر وجهود تقاسم المعلومات بشأن قضايا السياسات العامة الناشئة: مواصلة تعزيز التدابير بشأن القضايا التي لا تتناولها الاتفاقات القائمة حاليا والمبادرات التكميلية التي تتخذها هيئات أخرى

1 – التوجيهات العامة

54 – تم تحديد قضايا السياسات الناشئة من جانب المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية، الذي يوفر إطاراً عالمياً فريداً لتحديد، وتعزيز والنهوض بأهداف الأمان الكيميائي[ز]. إن عملية قضايا السياسات الناشئة تُظهر النطاق الواسع، والتأثيرات المحتملة للأنشطة التي يمكن اتخاذها بموجب النهج الاستراتيجي، حيث أنها بفضل طبيعتها غير الملزمة، تقدم منبراً يمكن من خلاله بحث مخاطر قضايا السياسات الناشئة، والتدابير المتخذة لتناول هذه القضايا مما يؤدي إلى زيادة الوعي، وزيادة الاستجابات الوطنية والإقليمية والعالمية.

55 – وتُعطى قضايا السياسات الناشئة في إطار النهج الاستراتيجي آفاقاً لتناول مجموعات كبيرة من المواد الكيميائية في نفس الوقت، تُشير إلى تحول من نهج معالجة المادة الكيميائية عقب المادة الكيميائية الأخرى، للوصول إلى نهج أكثر عمومية، يُحدد ويُدير مخاطر المواد الكيميائية ويؤدي إلى إحراز تقدم كبير نحو تحقيق هدف 2020 وما بعده. وينطبق ذلك أيضاً على إدارة قضايا أخرى مُثيرة للاهتمام، مثل المواد الكيميائية البيرفلورية ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة. وبناء على ذلك، ينبغي لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، عند تناول قضايا السياسات الناشئة، أن يبحثوا أولاً النطاق الذي يتم تناول تلك القضايا داخله الآن، وذلك عن طريق تنفيذ مكونات خطة العمل العالمية. وأن أي فجوات يتم تحديدها في مثل هذا البحث ينبغي أن تُوثَّق، وأن يتم تطوير تدابير محددة.

2 – مراكز اتخاذ التدابير

56 – ينبغي أن يتواصل تعزيز الحد من المخاطر وجهود تقاسم المعلومات بشأن قضايا السياسات الناشئة، وأن يتعزز ذلك من جانب أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي وذلك عن طريق توجيه الانتباه السياسي المرَكَّزْ إلى تلك القضايا، وتقاسم معلومات أفضل الممارسات، وتشجيع التنسيق المعزز، والتضافر والتعاون بين أصحاب المصلحة ذوى الصلة.

57 – إن النتائج الرئيسية لقضايا السياسات الناشئة قد أدت إلى تطوير خطط عمل بشأن قضايا السياسات الناشئة لأجل تعزيز التدابير التعاونية المتقدمة في هذه المجالات، ولتحقيق التدابير المحددة للحد من المخاطر بحلول 2020، بما في ذلك الغايات والمؤشرات لأجل تقييم التقدم. ومن بين القضايا الأخرى ذات الاهتمام، المواد الكيميائية البيرفلورية ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة، حيث يمكن تناولها عن طريق الاستفادة من الأعمال الحالية التي يدعمها أصحاب المصلحة، وعن طريق تحديد الثغرات التي تحتاج إلى المزيد من التدابير الإضافية

( ) تشمل مسائل السياسات الناشئة الرصاص في الطلاء؛ والمواد الكيميائية في المنتجات؛ والتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، والمواد الخطرة خلال دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والمواد الكيميائية المخلّة بالغدد الصماء. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى البدائل الأكثر أماناً على أنها مجال من مجالات الاهتمام.

للحد من المخاطر. وينبغي لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي أن يتخذوا خطوات لزيادة انخراطهم في هذه الجهود كلما كان ذلك ممكنا.

58 - وينبغي لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي في البلدان التي لا يزال فيها طلاء الرصاص مستخدما مواصلة جهودهم لتنظيم استخدام الرصاص في الطلاءات، وتعزيز هذه الجهود باعتبارها إنجازاً رئيسياً للحد من المخاطر يتمشى مع الغايات الواردة في خطة الأعمال.

3 - المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات

59 - تساهم الإجراءات المستمرة في هذا المجال من مجالات النشاط على وجه الخصوص في تنفيذ الأهداف المتعلقة بالحد من المخاطر، وبالمعارف والمعلومات، فضلاً عن بناء القدرات والتعاون التقني. ويدعم هذا المجال من النشاط، من بين أمور أخرى، الجهود الرامية إلى سد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية عن طريق تشجيع وتيسير الاستخدام المناسب للعمل الذي أُنجز بالفعل ونماذج إدارة المواد الكيميائية التي وُضعت أصلاً من قِبَل الدول الأخرى والمنظمات الدولية وحماية المجموعات الضعيفة واحترام سلامة النظام الإيكولوجي؛ وإتاحة المعلومات العلمية الموضوعية وأفضل الممارسات للإدراج في عمليات تقييم المخاطر واتخاذ القرارات المرتبطة بها؛ وإنشاء أو تعزيز الشراكات والآليات للتعاون التقني.

هاء - تعزيز الحصول على المعلومات: زيادة إمكانية الحصول على المعلومات ذات الصلة وجعلها مفهومة لجميع المستويات في المجتمع

1 - التوجيهات العامة

60 - يسعى النهج الاستراتيجي إلى تعزيز الروابط بين السياسات والعلوم ويشجع التدابير التعاونية الشفافة بشأن الأولويات العالمية، بما في ذلك مبادرات الصناعة الطوعية، والإشراف على المنتجات والكيمياء الخضراء وتبادل المعلومات. يوفر التعاون الدولي والإقليمي، بما في ذلك تقاسم البيانات بين البلدان سبيلاً فعالاً ومجدياً تكاليفياً لتعزيز إدارة المواد الكيميائية والنفايات.

61 - إن من بين المتطلبات للرقابة الجيدة على المواد الكيميائية توافر البيانات والمعارف عن تأثير المواد على البيئة والصحة. واستناداً إلى المعلومات الصحيحة بشأن المخاطر وتوزيع المواد الكيميائية يمكن لكل من الصناعة والسلطات الحكومية أن تفي بمسؤوليات كل واحدة منها للمساهمة في التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يكون تنفيذ النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها من بين أهم التدابير التي يمكن أن يتخذها بلدٌ ما، حيث أن ذلك يوفر المعلومات بشأن المخاطر على طول سلسلة الإمدادات للنواتج الكيميائية. ولا يغطي النظام المنسق عالمياً المعلومات الخاصة بالمخاطر الكيميائية، والمعلومات المعنية بالحد من المخاطر بالنسبة للمنتجات المُصنعة: ويمكن الحصول على هذه المعلومات عن طريق برنامج المواد الكيميائية في المنتجات. أما البوابة الإلكترونية المعنية بمعلومات المواد الكيميائية[ج] التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فهي مُتاحة عالمياً، وتقدم مصدراً آخر للبيانات بشأن المخاطر الكيميائية.

62 - إن عدم وجود مركز لتبادل المعلومات ينطوي على تداعيات كبرى وتأثيرات على جهود التنسيق، والتنفيذ وبناء القدرات. كما أن الاستخدام الكامل لنظام أكثر تقدماً واستدامة لتقاسم المعلومات الخاصة بالصحة والأمان، يكفل حماية ملكية المعلومات بصورة سليمة لذلك يكون لازماً لأجل تشجيع جميع أصحاب

( ) متوافرة من: www.oecd.org/chemicalsafety/risk-assessment/ echemportalglobalportaltoinformationonchemicalsubstances.htm .

المصلحة على زيادة المساهمات وعمليات تبادل المعلومات. إن إنشاء مركز تبادل المعلومات بشأن النهج الاستراتيجي لتقاسم الجهود بشأن العناصر الأساسية الـ 11 أمرٌ ذو أهمية خاصة.

2 – مراكز اتخاذ التدابير

63 – ينبغي للمشروعات التجارية، والحكومات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الدوائر الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية أن تعمل كيد واحدة لتحديد الطرق الفعالة لتبادل أفضل الممارسات ذات الصلة، والمعلومات بشأن الأخطار والمخاطر المتعلقة بالمواد الكيميائية المستخدمة داخل المنتجات والعمليات، وذلك للمساعدة في اتخاذ القرارات المدروسة من جانب أصحاب العمل، والعمال، والمستخدمين، والمستهلكين، وتعزيز البدائل الأكثر أماناً والسليمة بيئياً. ويلزم لبرنامج المواد الكيميائية في المنتجات داخل النهج الاستراتيجي أن يتصدى للتحديات ذات الصلة بالعدد المتنوع والكبير من قطاعات المنتجات العاملة في هذا المجال.

64 – وتُبرُزْ الضوابط المتعلقة بتنفيذ النظام المنسق عالمياً بجلاء كمحرك للطلب على المواد الكيميائية وإدارة النفايات وخدمات الرقابة. وينبغي للحكومات، كمسألة أولوية، أن تُنفذ النظام المنسق عالمياً داخل الأطر القانونية الوطنية. ويحتاج البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بالتنسيق مع اللجان المختصة، مثل اللجنة الفرعية للخبراء المعنية بالنظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، أن يُحدد احتياجات وطرق مواصلة تشجيع ودعم التنفيذ المنسق على المستوى الإقليمي.

65 – وينبغي لأمانة النهج الاستراتيجي، أن تنفذ، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، مركزاً لتبادل معلومات يدعم توفير المشورة إلى البلدان بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي، وبصفة خاصة، فيما يتعلق بالعناصر الأساسية المحددة في الفقرة 19، وفي تقاسم المعلومات بشأن أفضل الممارسات. وينبغي لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي أن يُسهموا بصورة نشطة في مركز تبادل المعلومات هذا.[ط] وبالنظر لعدم وجود تمويل إضافي، ينبغي توجيه البحث إلى الآليات التكميلية، مثل مركز تبادل المعلومات المشترك بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، ومركز تبادل المعلومات بشأن الاستهلاك والإنتاج العالميينْ المستداميْن الذي يستضيفه فرع الاستهلاك والإنتاج المستدامين التابع لشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أو أي موارد أخرى تابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

66 – ومع التسليم بأهمية حماية المعلومات التجارية السرية من أجل تحفيز الابتكار نحو منتجات أكثر استدامة، ينبغي لدوائر الصناعة أن تستعرض نهجها تجاه تصنيف المعلومات التجارية على أنها سرية، وذلك لضمان أنها لا تمنع نشر المعلومات الخاصة بالصحة والأمان والبيئة ذات الصلة فيما بين العمال، والموردين والموزعين والمستخدمين والمستهلكين، في نفس الوقت الذي تحمي فيه مصالحها المشروعة.

67 – ونزولاً على طلب المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية أثناء دورته الثالثة، ينبغي لأصحاب المصلحة، أن يدعموا قضية السياسات الناشئة المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، بما في ذلك تنفيذ الأنشطة ذات الصلة،

( ) يشمل التقرير الذي تُعده الأمانة بشأن أنشطة الأمانة ومشروع الميزانية الإشارية (SAICM/ICCM.4/14.) المعدة للدورة الرابعة للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية مقترحاً لزيادة متابعة هذا المجال. وقد يرغب أصحاب المصلحة في أن يتفقوا على خطة لتحديد الهدف، والنهج الكلي، والمكونات، والمسؤوليات، وسبل التنفيذ وتشغيل آلية تبادل المعلومات، وتقييم استخدام الآليات الحالية.

كتلك الأنشطة الواردة في برنامج المواد الكيميائية داخل المنتجات، وذلك على أساس طوعي يُيسر توفير وإتاحة سبل الحصول على المعلومات ذات الصلة بشأن المواد الكيميائية في المنتجات على طول سلسلة الإمدادات، وطوال دورة حياة المنتج فيما بين جميع مجموعات أصحاب المصلحة، والتشجيع والإقرار بالتقدم الذي تحقق عن طريق توسيع نطاق مسؤولية المنتِج.

68 - وينبغي لمنتجي المواد الكيميائية وموردِيها إتاحة المعلومات بشأن التعرض للمواد الكيميائية ومخاطرها والبدائل الأكثر أماناً للموزعين والعمال والمستهلكين والمستخدمين على كافة المستويات في سلسلة التوريد، بحيث يمكن إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها والتخلص منها بشكل آمن بطريقة سليمة بيئياً. وينبغي أن يعمل منتجو المواد الكيميائية مع المستخدمين ومنظمات المجتمع المدني لتحديد المخاطر الكيميائية التي يمكن إدارتها باستخدام البدائل والعمليات الأكثر أماناً مع الحفاظ على تقديم القدرات اللازمة بصورة فعالة تكاليفياً.

69 - وينبغي لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي تطوير وتعزيز نظم متكاملة عالمية وإقليمية ووطنية لرصد ومراقبة النظم الصحية والبيئية وذلك للمساهمة في اتخاذ القرارات والمبنية على الأدلة بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات في الوقت المناسب.

70 - ويمكن لمنظمي المواد الكيميائية، ومنظمات المجتمع المدني والمستخدمين أن يقوموا وبطريقة مفيدة أيضاً بجمع وتقاسم المعلومات بشأن أفضل الممارسات عن المخاطر في ظروف مُعينة من الاستخدام، وكذلك استراتيجيات الحد من المخاطر التي نُفذت بنجاح والبدائل للمواد الكيميائية الخطرة التي استُخدمت بنجاح.

3 - المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات

71 - ويسهم مجال النشاط هذا في تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمعرفة والمعلومات، والحد من المخاطر والاتجار الدولي غير المشروع. وتعزز الإجراءات في هذا المجال من النشاط تطبيق التدابير الوقائية مثل الوقاية من التلوث؛ وتهدف إلى إتاحة معايير علمية وإجراءات إدارة المخاطر وتقاسم المعلومات؛ وتعزيز القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي لتبادل المعلومات ذات الصلة والرامية إلى منع الاتجار الدولي غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة ومكافحته.

واو - تقييم التقدم المحرز نحو هدف 2020 المتمثل في التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة : تحديد الإنجازات، وفهم الثُغرات في التنفيذ، وترتيب أولويات التدابير لتحقيقها بحلول عام 2020

1 - التوجيهات العامة

72 - ولضمان المستوى الضروري من الدعم السياسي والتمويل لتحقيق هدف 2020 المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، يكون من الضروري للغاية إثبات وجود تقدم ذي مصداقية ومستمر على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

73 - وقد أعدت أمانة النهج الاستراتيجي استعراضات دورية(ي) بشأن تنفيذ أصحاب المصلحة للنهج الاستراتيجي لينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية باستخدام مؤشرات التقدم الـ 20 التي وافق عليها المؤتمر الدولي في دورته الثانية. وقدم عدد من أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي مساهمات ذات

( ) يمكن الاطلاع على آخر موجز للتقدم المحرز في التقرير الموجز بشأن التقدم في تنفيذ النهج الاستراتيجي للفترة 2011-2013 (SAICM/ICCM.4/3).

معنى نحو تقييم التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي، بما في ذلك الحكومات، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة، والمجلس الدولي للتحكيم التجاري.

2 – مراكز اتخاذ التدابير

74 – وفي حين تُعد آليات الإبلاغ الحالية في النهج الاستراتيجي مفيدة في تقييم التقدم المحرز نحو هدف عام 2020، ينبغي لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي ابتكار وتوصيل المزيد من الوسائل لإثبات التقدم في دعم عملية صنع القرارات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وحيث أن وسائل بيان التقدم يمكن أن تختلف من بلد إلى آخر، يجب أن تبادر مراكز الاتصال الوطنية على الفور لأخذ مكان الصدارة في تحديد، ووصف – بقدر الإمكان – وتكمية المؤشرات المحددة للتقدم في بلدانها. وينبغي عليها، وهي تقوم بذلك أن تُراعي خطة العمل العالمية، وبخاصة مؤشرات التقدم المحرز فيها، وكذلك العناصر الأساسية الـ 11.

75 – ينبغي لأصحاب المصلحة أن يستخدموا المؤشرات الـ20 الحالية الآنفة الذكر لرصد التقدم الشامل نحو هدف عام 2020، وأن يُقيِّموا مدى فائدة تلك المؤشرات وأن ينظروا في روابطها بأهداف التنمية المستدامة، لاسيما فيما يتعلق بتقييم الجوانب غير الكمية للتقدم المحرز. وينبغي لأصحاب المصلحة إنشاء آليات تكفل المزيد من الإبلاغ في الوقت المناسب في مجالات مسؤولية كل منهم، مع اعتزام زيادة إعداد التقارير الشاملة في المستقبل. إن شركاء التنفيذ، ولاسيما من بين المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والاتفاقيات ذات الصلة، عليهم أن يضطلعوا بدور مُعزز في رسم خرائط التقدم العالمي المحرز في المجالات ذات الصلة بالعناصر الأساسية من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

76 – ينبغي لأصحاب المصلحة أن يستعرضوا التقرير والاستراتيجية الحالية بشأن إشراك قطاع الصحة[ك] وتطبيق أي دروس مستفادة في وضع استراتيجية لتحقيق المشاركة الأكمل لممثلي القطاعات الاقتصادية الأخرى في اجتماعات النهج الاستراتيجي، والمشروعات والمبادرات، وهذا من شأنه أن يُروج لوضع قاعدة أوسع للملكية، وهو الأمر الأساسي بالنسبة لتحقيق النجاح والنتائج الممتدة في السعي إلى تحقيق هدف عام 2020.

77– وينبغي تشجيع نقطة الاتصال الوطنية في كل بلد على العمل مع أصحاب المصلحة، لتوفير أمثلة أخرى على التقدم، أو مؤشرات عليه، وهو الأمر الذي ينبغي أن يسمح بتحديد الكم كلما أمكن، وعليهم، بقدر الإمكان أن يستخدموا مؤشرات التقدم المحرز في خطة العمل العالمية، ولكن قد يبتكروا مؤشرات أخرى ذات صلة للعناصر الأساسية الـ 11 التي يمكن قياسها دون عناء وإدراجها في التقارير المرحلية أثناء تنفيذ النهج الاستراتيجي.

78 – ومع توافر قدر محدود من المعلومات بشأن التقدم المُحرز ذي الصلة بهدف الاتجار الدولي غير المشروع في الاستراتيجية الجامعة للسياسات، ينبغي لأصحاب المصلحة أن يستعرضوا المعلومات التي يتم توفيرها لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل، وروتردام واستكهولم، جنباً إلى جنب مع المعلومات الإقليمية الأخرى ذات الصلة من أجل الحصول على صورة أفضل للوضع الدولي المتعلق بالإتجار الدولي غير المشروع ثم تطوير مجموعة أساسية من الأولويات للفترة 2015–2020 تستند إلى الدروس المستفادة.

( ) SAICM/OEWG.2/8.

3 – المساهمة في أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات

79 – إن تعزيز القدرات على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي من شأنه أن يدعم المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، بوجه خاص، في أداء مهامه لتقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي بهدف قياس التقدم المحرز في ضوء هدف عام 2020، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، ووضع البرامج، وترتيب الأولويات، وتحديث النهج بحسب الضرورة. ومن خلال تحديد الإنجازات، وفهم الفجوات في التنفيذ، وترتيب أولويات الإجراءات المستقبلية، ويمكن تحقيق التقدم الأمثل في كل هدف من الأهداف الخمسة للاستراتيجية الجامعة للسياسات بحلول عام 2020.

خامساً – الاستخدام الأمثل للموارد لأجل تحقيق هدف عام 2020

80 – إن تنفيذ النهج الاستراتيجي ينبغي إلى جانب أمور أخرى أن يستفيد من النجاحات التي حققها برنامج البداية السريعة ومن الاستثمارات فيه، ومن مشروعات قضايا السياسات الناشئة التي حددت القدرات التأسيسية، واستفادت منها على المستوى الوطني أو على مستوى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يبذلوا جهدهم لتعبئة وإدارة الموارد المالية من أجل تنفيذ النهج الاستراتيجي.

81 – وفي دورتيه الثانية والثالثة، سلم المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بأن وجود تمويل مستقر وممكن التنبؤ به شامل لقاعدة واسعة من المانحين، على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، هو أمرٌ ضروري لتحقيق هدف عام 2020. وأقر المؤتمر من خلال القرار 1/3، بأن التمويل الطويل المدى للنهج الاستراتيجي ينبغي أن يستند إلى مفهوم النهج المتكامل للتمويل، والذي يشمل التنسيق، وإشراك الصناعة والتمويل الخارجي. ويقدم النهج المتكامل الفرصة لتكريس الدعم للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتوفير الاستقرار للتمويل. وفي نفس الوقت تفاوتت التجارب التي تحصلت حتى الآن لتعبئة التمويل والموارد التقنية من مكونات التمويل المختلفة للنهج المتكامل.

82 – وبصفة كلية، تم إحراز التقدم في التمويل وتوسيع قاعدة الجهات المانحة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك عن طريق زيادة قدرها 13 مليون دولار أمريكي على هيئة موارد مالية متوافرة بموجب مرفق البيئة العالمية لجميع جوانب تنفيذ النهج الاستراتيجي، وإنشاء برنامج خاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى القطري لتنفيذ اتفاقيات بازل، وروتردام، واستكهولم، وميناماتا والنهج الاستراتيجي. وكانت قاعدة المانحين للنهج الاستراتيجي قد اتسعت منذ 2006 وبلغت ذروة اتساعها في 2012، وذلك بالتقدم الذي أُحرز في تقديم المساعدة التقنية والمالية، لتنفيذ النهج الاستراتيجي من حيث العدد الكلي للبلدان التي تقدم كلاً من المساعدة التقنية والمالية وكنسبة من البلدان غير المدرجة في قائمة البلدان المتلقية للمعونة لدى منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.[ل] وينبغي في نفس الوقت ملاحظة، أن من المطلوب الحصول على الموارد المستمرة لمواجهة احتياجات تنفيذ النهج الاستراتيجي بما في ذلك بحث إغلاق المساهمات الجديدة إلى الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة.

( ) استناداً إلى الردود الواردة على النحو الموصوف في التقرير الثاني بشأن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي للفترة 2011–2013 (انظر SAICAM/OEWG.2/INF/4).

83 - وبناءً عليه، يجب على أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي اتخاذ الخطوات لتنفيذ نهج متكامل لتمويل المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك، وبصورة خاصة، تحقيق تقدم ملموس على صعيد مكوناته الثلاثة. ويجب على أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي أيضاً أن يُشركوا قاعدة أوسع من المانحين لدعم تنفيذ الاستراتيجية الجامعة للسياسات حتى عام 2020، بما في ذلك التمويل للحفاظ على تشغيل أمانة النهج الاستراتيجي من أجل دعم أصحاب المصلحة طوال هذه الفترة.

84 - يمكن لإدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات أن تؤثر في الأولويات الوطنية للتخطيط الإنمائي وللعمليات والميزانيات في التعاون بشأن المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية وذلك عن طريق دعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، إما كمجال أولوية أو كقضية شاملة، وفي وضع السياسات، أو إنفاذ التشريعات الحاكمة لإنتاج واستخدام المواد الكيميائية.

85 - وينبغي للبلدان أن تتخذ تدابير لمواصلة تشجيع إشراك الصناعة، بما في ذلك السياسات الإنمائية بشأن مسؤوليات قطاع الصناعة والإدارات الوطنية، وينبغي لها وضع حلول مالية وآليات مناسبة وأدوات اقتصادية بما في ذلك نُظم استرداد التكاليف. وينبغي لجميع الضالعين في عمليات التخطيط الوطنية تدخيل التكاليف ودمج المنافع الاقتصادية لتوفير الموارد للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وهم بذلك ينبغي أن يُدرجوا السند المنطقي للإدراج ولتطوير القدرات على تقدير تكاليف التراخي عن اتخاذ التدابير ومزايا اتخاذ التدابير بشأن القضايا الكيميائية على المستوى الوطني، والإقليمي والعالمي.

86 - ينبغي لقطاع الصناعة أن يلقى التشجيع للارتقاء بالكيمياء الخضراء في تصميم وإنتاج واستخدام المنتجات. وينبغي مواصلة الإسهام في قطاع الصناعة على نحو أكثر نشاطاً، وذلك عن طريق، أولاً، الإشراك المباشر للصناعة، وتشجيع وتعزيز الشراكات، والمبادرات الطوعية، والحوار، ووضع السياسات التي تحدد أدوار كل من الصناعة والحكومات والتزاماتهما بتقاسم المسؤولية، وتكاليف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ وثانياً، زيادة استخدام الأدوات الاقتصادية لضمان تدخيل الصناعات للتكاليف الملائمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في حساباتها.

87 - وينبغي لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، عند التماس الحصول على تمويل خارجي مخصص، تأمين أموال من مصادر مانحة جديدة ومبتكرة، وتوفير التوجيه بشأن استخدام الموارد المتاحة في إطار التجديد السادس لموارد مرفق البيئة العالمية، داخل المجموعة النوعية للمواد الكيميائية والنفايات. وينبغي لأصحاب المصلحة تقديم الموارد لدعم التنفيذ الفعال للبرنامج الخاص للتعزيز المؤسسي للمجموعة النوعية للمواد الكيميائية والنفايات، وذلك من أجل دعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم وميناماتا، والنهج الاستراتيجي مع الإقرار في نفس الوقت بأن المقصود من البرنامج الخاص ليس هو دعم الطائفة الواسعة لتدابير تنفيذ النهج الاستراتيجي.

سادساً – نهج عالمي لاستمرار التعاون على المدى الطويل

88 - تُشير التوقعات إلى زيادة في إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها عالمياً، وإلى استمرار ذلك فيما بعد عام 2020، مع توقع حدوث أكبر الزيادات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والبلدان النامية. وعليه فإن الحاجة إلى وجود قدرات قوية في مجالات الحوكمة والمعرفة وتبادل المعلومات، والحد من المخاطر لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، لن تنتهي في عام 2020.

89 - وقد تم التسليم بأهمية استمرار الإدارة السليمة للمواد الكيمائية والنفايات فيما بعد 2020؛ وسوف تستمر الحاجة إلى منع أو التقليل قدر الإمكان من الآثار الضارة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة على صحة الإنسان والبيئة في توفير الأساس القوي اللازم للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات فيما بعد 2020، وقد تُصاحب ذلك أهداف ومؤشرات تكميلية، خلال إطار زمني مُحدد.(م)

90 - وفي نفس الوقت، سوف تستمر الأهمية الحيوية لبذل أي جهد ممكن في نفس الوقت لتحقيق هدف 2020، من خلال نهج تشاركي فريد تابع للنهج الاستراتيجي للتعامل مع قضايا المواد الكيميائية والنفايات خارج نطاق الاتفاقات الملزمة قانونا.

( ) UNEP/EA.1/5/Add.2 المرفق، الفقرة 12.

التذييل ألف

الفقرة 23 من خطة جوهانسبرج للتنفيذ( )

23 - تجديد الالتزام، بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة كما جاء في جدول أعمال القرن 21 طيلة دورة حياتها من أجل التنمية المستدامة، ولحماية الصحة البشرية والبيئة، ويستهدف ذلك، إلى جانب أمور أخرى، أن يحقق بحلول عام 2020 استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة بشدة لصحة الإنسان والبيئة، وذلك باستخدام إجراءات شفافة لتقدير المخاطر على أساس علمي، وإجراءات لإدارة المخاطر على أساس علمي، مع مراعاة، النهج التحوطي، على النحو الوارد في المبدأ 15 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ودعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها من أجل إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بشكل سليم وذلك عن طريق توفير المساعدة التقنية والمالية. كما يقتضي ذلك اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لتحقيق ما يلي:

(أ) تشجيع التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة وتنفيذها، بما في ذلك اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية بحيث يمكن دخولها حيز النفاذ بحلول عام 2003، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة بحيث يمكن دخولها حيز النفاذ بحلول عام 2004، وتشجيع وزيادة التنسيق ودعم البلدان النامية في تنفيذها لتلك الصكوك؛

(ب) مواصلة تطوير نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يستند إلى إعلان باهيا وأولويات العمل لما بعد عام 2000، وهو الإعلان الذي اعتمده المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية بحلول عام 2005، والحث على المشاركة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنتدى الحكومي الدولي، والمنظمات الدولية الأخرى المعنية بالإدارة الكيميائية، وكذلك المنظمات الدولية المختصة الأخرى، والجهات الفاعلة بحيث تتعاون الجهات الفاعلة تعاوناً وثيقاً في هذا الصدد، حسبما يتناسب؛

(ج) تشجيع البلدان على تنفيذ النظام الجديد المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية وتوسيمها في أسرع وقت ممكن بغرض دخول هذا النظام حيز التشغيل الكامل بحلول عام 2008؛

(د) تشجيع الشراكات على النهوض بالأنشطة التي ترمي إلى تعزيز الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وزيادة الوعي بالقضايا التي تتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، وتشجيع جمع واستخدام البيانات العلمية الإضافية؛

(هـ) تعزيز الجهود الرامية إلى منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة ومنع الضرر الناتج عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، بطريقة تتواءم مع الالتزامات بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛

( ) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس- 4 أيلول/سبتمبر 2002* (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A. 03. II. A. 1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

(و) تشجيع وضع معلومات متماسكة ومتكاملة بشأن المواد الكيميائية، بطرق مثل السجلات الوطنية لإطلاق الملوثات وانتقالها؛

(ز) تعزيز تقليل المخاطر التي تشكلها الفلزات الثقيلة الضارة بصحة الإنسان والبيئة، بما في ذلك عن طريق استعراض الدراسات ذات الصلة، مثل التقييم العالمي للزئبق ومركباته التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

التذييل باء

الفقرات 213-223 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[أ]

المواد الكيميائية والنفايات

213- نُسلم بأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية لها أهمية حاسمة لحماية صحة الإنسان والبيئة. ونُسلم أيضاً بأن تزايد الإنتاج والاستخدام العالميين للمواد الكيميائية وانتشارها في البيئة تدعوا إلى المزيد من التعاون الدولي. ونؤكد مجدداً على أن هدفنا هو أن نحقق، بحلول 2020، الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها والنفايات الخطرة بطرق تؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من التأثيرات الضارة بشدة بصحة الإنسان والبيئة، وذلك على النحو الوارد في خطة تنفيذ جوهانسبرج. ونؤكد مجدداً التزامنا باتباع نهج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، على جميع المستويات بصورة تستجيب على نحو فعال، وكفؤ ومتماسك ومُنسق للقضايا والتحديات الجديدة والناشئة، وتُشجع المزيد من التقدم المحرز عبر البلدان والأقاليم من أجل سد الثغرات في تنفيذ الالتزامات.

214- ونحن ندعو إلى التنفيذ الفعال، وتعزيز النهج الاستراتيجي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية( )، وذلك كجزء من نظام متين، ومتماسك وفعال ويتسم بالكفاءة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، بما في ذلك التصدي للتحديات الناشئة.

215- ونحن نشعر بالقلق العميق من أن كثيراً من البلدان، وبخاصة أقل البلدان تقدماً، تفتقر إلى قدرات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لدورات حياة هذه المواد. ويلزم بذل جهود إضافة للارتقاء بالعمل نحو تعزيز القدرات، بما في ذلك عن طريق الشراكات، والمساعدة التقنية والهياكل المحسنة للحوكمة. ونحن نُشجع البلدان والمنظمات التي أحرزت تقدماً نحو تحقيق هدف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول 2020 على مساعدة البلدان الأخرى وذلك عن طريق تقاسم معارفها، وخبراتها وأفضل ممارساتها.

216- ونحن نُشيد بالتنسيق والتعاون الزائدين فيما بين الاتفاقيات المعنية بالمواد الكيميائية والنفايات، ألا وهى اتفاقية بازل، واتفاقية روتردام، واتفاقية استكهولم، ونُشجع استمرار التنسيق والتعاون المتواصليْن فيما بينها، ومع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ونأخذ علماً بالدور المهم للمراكز الإقليمية للتنسيق، الخاصة باتفاقية بازل، ومراكز التنسيق الخاصة باتفاقية استكهولم.

217- ونُشيد بالشراكات القائمة بين القطاع العام والخاص، وندعو إلى استمرار الشراكات المستمرة والجديدة والمبتكرة فيما بين الصناعة، والحكومات، والدوائر الأكاديمية وغيرها، وكذلك أصحاب المصلحة غير الحكوميين، الذين يعملون على زيادة القدرات والتكنولوجيا للإدارة السليمة بيئياً وإدارة النفايات بما في ذلك منع نشوء النفايات.

(أ) قرار الجمعية العامة 28/66، المرفق.

( ) انظر تقرير المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية بشأن أعمال دورته الأولى (SAICM/ICCM.1/7)، المرفقات أولاً – ثالثاً.

218- ونحن نُسلم بأهمية اعتماد نهج دورة الحياة وبأهمية مواصلة تطوير وتنفيذ السياسات التي تحقق كفاءة الموارد والإدارة السليمة بيئياً للنفايات. ولذلك فإننا نتعهد بمواصلة تخفيض، وإعادة استخدام وإعادة تدوير النفايات (الإعادات الثلاث) وزيادة استرداد الطاقة من النفايات بهدف إدارة معظم النفايات العالمية بصورة سليمة بيئياً، وحيثما أمكن بصفتها مورداً. وتُشكل النفايات الصلبة، مثل النفايات الإلكترونية واللدائن، تحديات خاصة، ينبغي أن نواجهها. ونحن ندعو إلى تطوير وإنفاذ سياسات واستراتيجيات وقوانين ونُظم وطنية شاملة ومحلية لإدارة النفايات.

219- إننا نحث البلدان وأصحاب المصلحة الأخرين على اتخاذ كافة التدابير الممكنة لمنع الإدارة غير السليمة للنفايات الخطرة وإغراقها بصورة غير مشروعة، وبخاصة لدى البلدان ذات القدرات المحدودة على التعامل مع هذه النفايات، وذلك بصورة تتفق مع التزامات البلدان بموجب الصكوك الدولية المختصة. وفي هذا السياق نرحب بالقرارات ذات الصلة التي اتُخذت أثناء الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف لاتفاقية بازل، الذي عُقد في كارتاخينا، كولومبيا، أثناء الفترة من 17 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2011.( )

220- ونحن نُقر بأهمية التقييمات القائمة على العلم للمخاطر التي تمثلها المواد الكيميائية لبنى الإنسان وللبيئة وأهمية تقليل تعرض الإنسان والبيئة للمواد الكيميائية الخطرة. ونُشجع تطوير بدائل سليمة بيئياً وأكثر أماناً للمواد الكيميائية الخطرة في المنتجات والعمليات. ومن أجل ذلك، نُشجع، من بين أمور أخرى، تقييم دورة الحياة، والمعلومات العامة، وتوسيع مسؤولية المنتِجْ، والبحث والتطوير، والتصميم المستدام وتقاسم المعارف، حسبما يتناسب.

221- ونحن نُرحب بعملية المفاوضات الجارية بشأن وضع صك عالمي مُلزم قانوناً للتعامل مع المخاطر التي تحيق بصحة الإنسان والبيئة، وندعو إلى نجاح هذه المفاوضات.

222- ونقر بأن التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون ينجم عنه زيادة سريعة في استخدام وإطلاق مركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة العالية إلى إحداث الاحترار العالمي في البيئة. ونحن ندعم التخفيض التدريجي في استخدام وإنتاج مركبات الكربون الهيدروفلورية.

223- ونحن نسلم بأن التمويل المستدام والكافي والطويل الأجل هو عنصر رئيسي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وبخاصة لدى البلدان النامية. ونحن نرحب، في هذا المقام، بالعملية التشاورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات، تلك العملية التي بدأت في بحث الحاجة إلى زيادة الجهود من أجل زيادة الأولوية السياسية الممنوحة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، وتزايد الحاجة إلى تمويل مستدام، ومستقر، وكافٍ، وميسور، لجدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات. ونحن نتطلع إلى المقترحات القادمة من جانب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي سيبحثها المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية ومن جانب الدورة السابعة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي سينعقد في نيروبي، من 18 إلى 22 شباط/فبراير 2013.

(ج) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CHW.10/28 المرفق الأول.